



التاريخ: 2018/10/16

عنى المدعي العام التركي تعميم مكررة اعتقال دولية بحق المشتبه بهم في قضية الصحفي جمال
خاشقجي

التحقيق مع كل المشتبه بهم ضروري لكشف مصير خاشقجي

تسويق الاعتراف بالقتل الخطأ على يد عناصر مارقة محاوله يائسة لاتخاذ من خطط وأعطى
الأوامر لقتل خاشقجي

العالم كله ينتظر نتائج التحقيق المهني الذي تجريه السلطات المختصة في تركيا ولن يرض
بصفقات سيامية رخيصة

دعت المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا المدعي العام التركي إلى تحميم مكررة توقيف دولية
بحق المشتبه بهم في قضية الصحفي جمال خاشقجي والذين تمكنوا من الفرار خارج الأراضي التركية
ومطالبة السلطات السعودية بتسليمهم.

وأضافت المنظمة أن من اجندات التحقيق في مثل هذه القضية يستدعي التحقيق مع المشتبه بهم لإجلاء
مصير الصحفي جمال خاشقجي وهذا يتطلب تعاوناً كاملاً من السلطات السعودية بتسليم كافة المشتبه
بهم ورفع الحصانة عن كل المتورطين في القضية.



وعبرت المنظمة عن دهشتها من تقارير إعلامية تتحدث عن أن السلطات السعودية تستعد لإصدار تقرير تعترف به بقتل جمال خاشقجي خطأً على يد عناصر أمنية مازفة وتُعفي ولي العهد السعودي من أي مسؤولية.

وأشارت المنظمة أن هذه الأتباء إن صحت فهي ترسل رسالة تلحّم مغادها أن لا سيادة للقانون ولا حرمة تدماء وإن بإمكان بضعة أشخاص متنفذين أن يقوموا بارتكاب جريمة فذرة ثم إخفاء معالمها ببضع كلمات وبتقديم كثير فداو.

وشددت المنظمة أن العالم لن يقبل بمثل هذه الرواية المشوهة للتحقيق والمجافية للمنطق. وستخف بعقول البشر وتتل من الأدلة التي تشير أن الجريمة أعد لها قبل أيام من تنفيذها واستخدمت فيها وسائل تدل أن أعلى سلطة في الهرم أعطى الأوامر بتنفيذها.

وبهتت المنظمة أنه لو كان هناك نية لخطف جمال خاشقجي وإعادته حياً إلى الرياض لاستخدمت وسائل لا تشكل أي خطر على حياته تكن من الواضح أن النية عقدت على تحذيره ثم تصفيته ثم التخلص من جنته بشكل بري ووحشي.

وأكدت المنظمة على ضرورة أن تنصب كافة الجهود على كشف الحقيقة كاملة وتقديم كل الفاعلين والمشاركين والمحرضين للعدالة مهما كانت رتبهم ومواقعهم القيادية فلا أحد فوق القانون.

المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا